

النشرة الأسبوعية

www.cndh.ma

العدد 57 - من 8 إلى 17 شتنبر 2014

دورة تدريبية حول تقنيات التحقيق والتحري بأماكن الاحتجاز (السجون نموذجاً)

نظم المجلس، يومي 9 و10 شتنبر بالرباط، دورة تدريبية حول تقنيات التحقيق والتحري بأماكن الاحتجاز (السجون نموذجاً) لفائدة أعضاء اللجان الجهوية وأطر المجلس. وقد ساهمت هذه الدورة في تعزيز قدرات اللجان وأطر المجلس في مجال ضبط الأسس والمبادئ المتعلقة بتقنيات التحري والتحقيق وطرق إجراء المقابلة بأماكن الاحتجاز. وقد نظمت هذه الدورة في إطار البرنامج الهولندي (ماترا سود) «MATRA SUD» الرامي إلى دعم الانتقال الديمقراطي بالمنطقة العربية.

حقوق الإنسان والمقاولات

نظم المجلس ورشة تكوينية داخلية استفاد منها رؤساء وأعضاء اللجان الجهوية والأطراف الإدارية تمحورت حول «حقوق الإنسان والمقاولات». وتمثل الهدف من هذه الورشة في تمكين المشاركين من المرجعية المعيارية المؤطرة لمسألة حقوق الإنسان داخل المقاولات، بشكل عام، وصناعة استخراج المعادن، بشكل خاص. خلال اللقاء تم تسليط الضوء على دور اللجان الجهوية في رصد حقوق الإنسان داخل المقاولات وممارسات المقاولات المغربية في تدبير المخاطر على حقوق الإنسان في المقاولات.

لقاء مع السيد إبراهيم سلامة، مدير قسم الهيئات التعاهدية

خلال مشاركته في الدورة لمجلس حقوق الإنسان، عقد السيد محمد الصبار، مرافقا بالسيد مراد الراغب، مدير التعاون والعلاقات الخارجية بالمجلس، اجتماعا مع السيد إبراهيم سلامة، مدير قسم الهيئات التعاهدية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وخلال اللقاء تمت مناقشة عدة محاور للتعاون خاصة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان وإحداث مركز التكوين وتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان التابع للمجلس.

في ضيافة المجلس

مسؤول بمتحف الحضارات في أوروبا والمتوسط (10 شتنبر): استقبل رئيس المجلس السيدة يولاند باديل، المسؤولة عن التنمية والبحث والشراكات الدولية بمتحف الحضارات في أوروبا والمتوسط. وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتحديد مجالات التعاون بين المجلس ومتحف الحضارات، خصوصا في مجال تفعيل مشاريع إحداث متاحف التي أطلقها المجلس في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالأرشيف والتاريخ والذاكرة، على غرار متاحف الداخلة والريف ودار تاريخ المغرب. وقد حضر اللقاء كذلك السيدة نعيمة الصنهاجي، منسقة برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة (IER2)، السيد رحال بوبريك، مدير مركز الدراسات الصحراوية والسيد مصطفى جلوق، مستشار رئيس المجلس.

وسيط جمهورية مالي (9 شتنبر): استقبل السيد الحبيب بلكوش، عضو المجلس، والسيد عبد القادر أزيغ، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط-القنيطرة، السيد بابا أخيب خيضر، وسيط جمهورية مالي. خلال اللقاء تم تسليط الضوء على تطور وضعية حقوق الإنسان في المغرب، ومسار العدالة الانتقالية، فضلا عن مهام المجلس ولجانه الجهوية منذ إحداث هذا الأخير سنة 2011. ومن جانبه تحدث المسؤول المالي عن تجربة دولته خصوصا في مجال الحوار مع المجتمع المدني. وقد عبر أعضاء المجلس في الأخير عن استعدادهم لتعزيز التعاون بين المجلس والمؤسسات المالية حول قضايا حقوق الإنسان، وخصوصا، مع اللجنة المالية لحقوق الإنسان.

مديرة مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة بمصر (10 شتنبر): استقبلت السيدة السعدية وضاح، عضو المجلس، والسيدة نعيمة بناوكريم، مديرة الحماية والرصد، السيدة فاطمة خفاجي، مديرة مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة بمصر. وقد شكل اللقاء فرصة للتعريف بإنجازات المجلس وأهم ما قام به في مجال النهوض بحقوق النساء بما في ذلك المذكرة التي أعدها المجلس حول هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز والمذكرة حول العمال المنزليين.

جنيف: فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي يعزز توصيات المجلس المتعلقة بالعقوبات البديلة والاعتقال الاحتياطي

شارك أمين عام المجلس، يوم الأربعاء 10 شتنبر، في الحوار التفاعلي حول التقرير الذي قدمه فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي في أعقاب الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى المغرب من 9 إلى 18 شتنبر 2013. وقد رحب السيد محمد الصبار خلال مداخلة الشفوية، باستجابة الحكومة لتقريره حول تحسين الأوضاع في مستشفيات الأمراض العقلية، كما دعا إلى الإسراع بتنفيذ توصياته بهذا الصدد، خاصة اعتماد القانون المتعلق بعلاج الأمراض العقلية. وبشأن الأطفال في نزاع مع القانون، أوصى المجلس أساسا بعدم اللجوء للإيداع في المؤسسات مهما كانت طبيعة المخالفة التي ارتكبها القاصر الذي يبلغ عمره أقل من 15 سنة، وبالاتسعال في خلق آلية مستقلة للانتصاف يمكن الوصول إليها بسهولة ودون تمييز.

جنيف: مشاركة المجلس في الحوار التفاعلي حول الأشخاص المسنين

في إطار مشاركته في أشغال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان (من 8 إلى 26 شتنبر)، شاركت السيدة نجاه المكاوي، عضو المجلس، في اللقاء التفاعلي حول التقرير الذي قدمته، يوم الاثنين 28 شتنبر، السيدة روسا كورنيلد ماط، الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة تمتع المسنين بجميع حقوق الإنسان. وقد عبر المجلس من خلال مداخلة قدمها في إطار هذا النقاش، عن الأهمية التي يوليها لقضية الأشخاص المسنين من خلال تقديمه مجموعة من الملاحظات والتوصيات الواردة في الدراسة التي أنجزها حول مراكز استقبال الأشخاص المسنين.

جنيف: مشاركة المجلس في الحوار التفاعلي حول الحق في الماء

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بالسيدة حورية صادق التازي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات وخبيرة حول مسألة الحق في الماء، في الحوار التفاعلي حول تقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وذلك يوم الثلاثاء 9 شتنبر 2014، المنظم في إطار الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان. وقد استعرضت السيدة التازي التزامات المجلس في هذا الصدد من خلال تقديمها أهم ما قام به في هذا المجال من (دراسات، ندوات، إلخ). كما قدمت توصيات المجلس الموجهة لكل من الحكومة والبرلمان والتي تتمثل في اعتماد الإطار المرجعي لـ«حقوق الإنسان» كما هو منصوص عليها دوليا، تحسيس المواطنين بالحق في المياه، تبني مقاربة تشاركية تساهم في انخراط منظمات حقوق الإنسان المهتمة بمسألة «المياه وخدمات الصرف الصحي» في عملية اتخاذ القرار، تقوية قدرات الأطراف المعنية والمهتمة بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي.

دورة تكوينية حول منع التعذيب

نظم المجلس واللجنة الأوربية لمناهضة التعذيب والعقوبات أو المعاملات الغير إنسانية أو المهينة لمجلس أوروبا، يومي 9-8 شتنبر بالرباط، دورة تكوينية حول الوقاية من التعذيب لفائدة أعضاء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وأطر المجلس المكلفين بالحماية. وقد تناول اللقاء مجموعة من المحاور من بينها تقنيات الرصد الوقائي في أماكن الحرمان من الحرية، معالجة ومتابعة حالات التعذيب، مدخل عام حول مهام اللجنة الأوروبية للوقاية من التعذيب ومناهج عملها وصلاحياتها المتعلقة بالزيارات. وقد اختتمت أشغال هذا اللقاء بتنظيم مائدة مستديرة حول أفق إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي ينص عليها الجزء الرابع من البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وقد نظم هذا اللقاء في إطار برنامج الجنوب «تعزيز الإصلاح الديمقراطي في جنوب الجوار» الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والقائم على تنفيذ مجلس أوروبا.

السياسة الوطنية الجديدة للهجرة واللجوء

نظمت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول «السياسة الجديدة للهجرة واللجوء: مقاربة إنسانية والتزام ومسؤولية مشتركة»، وذلك يوم الأربعاء 10 شتنبر. وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتسليط الضوء على النتائج المؤقتة للعملية الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، وكذلك الإنجازات التي تحققت في مجال إدماج المهاجرين واللاجئين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي وعن تطوير الإطار التشريعي المتعلق بالهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار في البشر. وخلال مداخلة، دعا السيد اليزمي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لقضية إدماج المهاجرين، مؤكدا أنها مسألة معقدة تتطلب سياسة خاصة وانخراط كافة مكونات المجتمع.

المجلس يوفد لجنة استطلاعية إلى دكار

أوفد المجلس الوطني لجنة استطلاعية من أجل لقاء اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان، من 6 إلى 9 شتنبر 2014، وذلك على إثر الوفاة المأساوية للمواطن السنغالي شارل ألفونس ندور بمدينة طنجة، يوم الجمعة 29 غشت 2014، والمواجهات التي تلاها اعتقال وترحيل مجموعة من المهاجرين المنحدرين من جنوب الصحراء إلى دكار. وقد عقدت اللجنة اجتماعات مع اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية المهاجرين، ومسؤولين حكوميين سنغاليين. وفي هذا الإطار، نشر كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة السنغالية لحقوق الإنسان بلاغا حيث:

- يشيدان بالشراكة بين المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان والعلاقات العريقة القائمة بين الشعبين المغربي والسنغالي؛
- يذكران بضرورة الأعمال الفعلية لسياسة الهجرة الجديدة التي اعتمدها المملكة المغربية في شتنبر 2013، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- يشجعان ويرحبان بكل ما يمكن بذله من جهود من أجل إجلاء الحقيقة وتحديد المسؤوليات في قضية وفاة السيد شارل ألفونس ندور؛
- جرى الاتفاق بينهما على توحيد الجهود من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في كلا البلدين.

المجلس الوطني يتوسط لإعادة النظر في قرار إبعاد ستة مهاجرين عن التراب الوطني

بعد أن تلقى المجلس ملتصما من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر 2014 بطنجة والذين صدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي، واعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة وزارة الداخلية النظر في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتصم العائلات. ويعيل جميع هؤلاء المهاجرين الستة (أربعة منهم من الكاميرون وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا) أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme